

الحكومة خبر وذلك كرض في البروكس في العظم وجراحة في بطنها
 التلف اه خازن والحكومة خبر من دية النفس نسبتها اليها كنسبة ما نقص
 من قيمة الجاني عليه ففرضه رقما فلو كانت قيمته بلا جارة عشرة فربما تبصه
 فالحكومة عشر الدية تامل قوله فمن تصدق به اي فالجاني تصدق به وقوله فهو
 اي القصاص فكفارة ليست مجرد التمكين بل القصاص المرتب عليه وقوله لما
 اتاه يدبر الضمير المحرور باللام اي الذي اتاه اي ارتكبه اه شيئا وهذا
 الذي سلكه المفسر في تفسير الآية احد وجوه ثلاثة ذكرها المفسرون وبعبارة
 الخطيب فمن تصدق به اي القصاص بان تمكن من نفسه فهو اي التصديق
 بالقصاص كفارة له اي ما اتاه فلا يعاقب ثانيا في الاخرة وقيل من تصدق به
 من اصحاب الحق فالصدق به كفارة للتصدق بكيف الله تعالى من سيئاته
 ما تقتضيه الموازنة كما يرطعا عنه وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما تقدم عنه
 ذم به بقدر ما تصدق به وقيل فهو كفارة للجاني اذا تجاوز عنه صاحب الحق
 سقط عنه ما لزمه انتهى وبعبارة الراسي على المنهاج والقوي والعفو واخذ
 الدية لا تبقى مطالبة اخرى وما افهمه كلام الشرح والروضة من بقائها محمول
 على حقه تعالى اذ لا يسقطه الا توبة صحيحة ومجرد التمكين من العفو لا يفيد الا ان
 انضم اليه ذم من حيث المعصية وعزم على عدم العود انتهى قال ابن القيم والحقيق
 ان القاتل يتعلق به ثلاثة حقوق لله تعالى وحق للمقتول وحق للمولى فاذا
 سلم القاتل نفسه طوعا واختيارا الى المولى ند ما على ما فطل هو من الله تعالى
 وتوبة نصوصا سقط حق الله بالتوبة وحق الاوليا بالاستيفاء او الصلح
 والعفو ويبقى حق للمقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب
 ويصل بينه وبينه اه واما لو سلم القاتل نفسه اختيارا من غير ذم ولا
 توبة او قتل كرها فبسط حق الوارث فقط ويبقى حق الله تعالى لانه لا يسقط
 الا الدية كما عانت ويبقى حق المقتول ايضا لانه لم يصل له شيء من القاتل وبطلان
 به في الاخرة ولا يقال يعوضه الله عنه مثل ما تقدم لانه لم يسلم نفسه تامل قوله
 ومن لم يحكم ما انزل الله نزلت هذه الآية حين اصطلحوا على ان لا يقتل الشرايع

ولا الرجل

ولا الرجل المرأة اه شيئا وفي الخازن وكان بنو النضير اذا قتلوا من قريظة
 اذ واليهم نصف الدية واذا قتل بنو قريظة من بني النضير او اليهم الدية
 كاملة فغير ما حكاه الله تعالى الذي انزل في التوراة قال ابن عباس فالنصر
 يخالفون فيقتلوه النفس بالنفس ويفقيون العينين بالعين اه قوله
 فاويل لهم الظالمون ذكر الظالم هنا مناسبا لانه عاقب اشيا مخصوصة
 من امر القتل والرجح فناسب ذكر الظالم هنا في القصاص وعقد التسوية
 فيه واشارة الى ما كملوا قروه من عدم التساوي بين النضير وقريظة اه بوجاه
 قوله وقفينا على انهم اشرع في بيان احكام الانجيل اشرع ان احكام التوراة
 وهو عطف على انزلنا التوراة في قوله اننا انزلنا التوراة انتهى ابو السعود وقد
 تقدم عن قفينا وانه من قفا يقفون اي تبع قفاه اي ارسلناه عليهم وقوله على انهم بعين
 كل من الجازم متعلق بقفينا على تضمينه معنى جينا به على انهم واقفا ثم
 والتضعيف في قفينا ليس للمعدي لانه قفا متعدي لواحد قبل التضعيف قال
 تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم فامعقولة معنى الذي هي معقولة وتقول
 العرب قفا فلان اشر فلان اي تبصه فلو كان التضعيف للتقديرية الى ان تبص
 لكان التركيب وقفينا عيسى بن مريم فهو معقول تام وعينه معقول
 اول ولكنه ضمت كما تقدم فلذلك تقيد بالياء اه كسبه قوله على انهم الضمير
 اما للنسبيات في قوله يحكم بها النبيون واما لم يكتب عليهم تلك الاحكام والاول
 اظهر لقوله في موضع اخر رسلنا وقفينا بعيسى بن مريم ومصداق حاله عيسى
 فالذين عطية وهي حال موكلة وكذا قال في مصدقا الثانية وهو ظاهر
 فان من لازم الرسول والانجيل الذي هو كتاب الهي ان يكونا مصدقين
 ولما متعلق به وقوله من التوراة بيان للموصول اه سمى قوله
 وانما معطوف على قفينا وقوله فيه هدي ونور خازن الانجيل
 وهدي فاعلم به لانه اعتمد بوقوعه حاله او اعرجبه او اليها مستفاد
 وحبر الجملة حاله ولا الاول احسن لان الحال بالمفرد اولى وايضا يدل
 عليه عطف مصدقا المفرد عليه وعطف المفرد على المفرد الصريح اولى من